الحق في التعليم في العراق

الجزء الثاني: العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
24 كانون الثاني 2021
بغداد، العراق

الفهرست

ملخص تنفيذي 3

أولاً: مقدمة 4

ثانياً: الولاية 5

ثالثاً: المنهجية 5

رابعاً: معلومات عامة 6

خامساً: النتائج الرئيسية 8

1.5 الأدوار والقواعد التقليدية للجنسين 9

2.5 المستوى التعليمي للأسرة 10

3.5 الفقر 11

4.5 الشواغل المتصورة في مجال الحماية 12

5.5 الصدمات 13

سادساً: الخاتمة 14

سابعاً: التوصيات 14

الملحق 1: الإطار القانوني بشأن الحق في التعليم 16

1. القانون الدولي 16

2. القانون الوطني 16

3. الإعلانات غير الملزمة وجدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030 17

الملحق 2: رد الحكومة العراقية على تقرير الامم المتحدة 19

ملخص تنفيذي

يقوم دستور العراق والقوانين الوطنية إلى جانب المعايير الدولية السارية لحقوق الإنسان، بحماية وتعزيز الحصول على تعليم ذي جودة شامل ومنصف. في حين أن المساواة في الحصول على التعليم لأطفال العراق تعمل على تعزيز السلام والاستقرار والفوائد الاقتصادية على المدى الطويل، وبالرغم من هذا الإطار المعياري الحالي، تستمر عوائق كبيرة في الحد من حصول الفتيات على التعليم. ويقوم هذا التقرير ***حق التعليم في العراق – الجزء الثاني: العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش***، بتحديد كيفية استمرار الأدوار والمعايير التقليدية المتعلقة بالجنسين ومستويات تعليم الأسر والفقر ومخاوف الحماية المتصورة والصدمات في الحد من حصول الفتيات على تعليم شامل ومنصف في العراق، خاصة في المناطق التي خضعت فيما سبق لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[1]

وهذا التقرير هو الثاني في سلسلة من التقارير حول الحق في التعليم في العراق [2] الذي أعده مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويقدم التقرير توصيات للحكومة العراقية تهدف إلى معالجة العوائق وإيجاد بيئة تمكن من تعليم الفتيات بما يتفق مع قوانين والتزامات حقوق الإنسان للعراق بالتنمية المستدامة. وتتماشى التوصيات مع تعهدات العراق وفق جدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030، ومخرجات الاستعراض الوطني الطوعي والتوصيات المتعلقة بالتعليم الجيد التي تمت الموافقة عليها كجزء من الاستعراض الدوري الشامل الثالث للعراق.

[1] مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "تحقيق المساواة في التمتع بالحق في التعليم لكل فتاة" ص. 23 (حزيران 2017) [يشار إليه فيما بعد "حق كل فتاة في التعليم" عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان].

[2] تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "الحق في التعليم في العراق – الجزء الأول: أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم (شباط 2020). [يشار اليه فيما بعد "الحق في التعليم في العراق – الجزء الأول" عن مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق – يونامي].

أولاً: مقدمة

إن الحصول على تعليم شامل ومنصف والتعلم المستمر من حقوق الإنسان الأساسية. كما أنها من الأهداف الواضحة لجدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030[3]، ومن المتطلبات الأساسية لبناء سلام طويل الأمد وبيئة أمنية مستقرة واقتصاد قوي[4]. كما أن الاستثمار في التعليم ضروري للاستفادة من الفئة السكانية الكبيرة من الشباب في العراق[5]. وفي عام 2020 لم يتمكن 3.2 مليون طفل عراقي في سن الدراسة من الحصول على التعليم العام الرسمي[6]. ويشمل هذا الرقم 345.000 من الأطفال النازحين[7]، أي ما يقرب من نصف إجمالي عدد الأطفال النازحين في العراق. وبغض النظر عن التحديات الشاملة التي يواجها كافة الأطفال في سن الدراسة، تواجه الفتيات تحديات إضافية ولا يزلن غير ممَثلات بالقدر الكافي في المدارس الابتدائية والثانوية[8].

ويتناول التقرير الحالي حصول الفتيات على التعليم في المناطق التي كانت فيما سبق تحت سيطرة داعش شمال العراق، ويقدم توصيات ملموسة للحكومة، بما يتفق مع التزامات العراق بجدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030 [9]، بما في ذلك تركيز العراق الطوعي على التنمية البشرية والتزاماته بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتستفيد النتائج الجوهرية للتقرير من مشاورات مكثفة على مستوى المجتمعات المحلية تم إجراؤها وجهاً لوجه وعن بعد فيما بين تشرين الثاني 2018 وتشرين الأول 2020.

ويعتبر فهم العوائق المحددة التي تواجهها الفتيات في الحصول على تعليم جيد شامل ومنصف أمراً ضرورياً لتحديد السبل الفعالة للتعلم المستدام لكافة الأطفال العراقيين.[10]

---

[3] https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld (آخر زيارة كانون الأول 2020)

[4] يؤكد التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة – العراق انتصار إرادة وطن (2019)، ص47، أن "التعليم الجيد والتعلم المستمر من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة".

https://sustainabledevelopment.un.org. (آخر زيارة تشرين الثاني 2020) [يشار إليه فيما بعد بالاستعراض الوطني الطوعي 2019]

[5] الاستعراض الوطني الطوعي للعراق 2019 ص 31 "سيكون لديناميكية السكان تأثير حاسم على نتائج التنمية المستقبلية. فالعراق به أحد أكبر الفئات السكانية من الشباب في العالم حيث تصل نسبة من تقل أعمارهم عن 19 عاماً إلى حوالي 50% من السكان."

[6] https://www.unicef.org/iraq/what-we-do/education.

[7] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية" (تشرين الثاني 2019)، ص 43. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/iraq_hno_2020.pdf (اخر زيارة في كانون الثاني 2021)

[8] https://www.unicef.org/iraq

[9] وزارة التخطيط بجمهورية العراق "المستقبل الذي نريده" رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 https://mop.gov.iq/en/static/uploads/8/pdf (آخر زيارة كانون الأول 2020). [يشار إليه فيما بعد المستقبل الذي نريده]

[10] العراق: "المستقبل الذي نريده"، ص 2 "خلال الأربعة عقود الأخيرة، واجه العراق تحديات ضخمة قوضت بنيته التحتية وموارده ومؤسساته ونشرت العنف والحروب والفقر وتسببت في انعدام الاستقرار وضعف الحوكمة والهشاشة المزمنة ونالت من الكثير من أسس السلم المجتمعي. وازداد وضع البلاد سوءاً بزيادة معدلات الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وانعدام التوجه الاستراتيجي في عمليات التنمية وإعادة الإعمار." الهدف (1-3): نظام تعليم ذو جودة عالية وشامل ص 13 وما يليها.

ثانياً: الولاية

تم إعداد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2522 (2020) الذي يمنح الولاية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "لتعزيز المسائلة والحماية لحقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق من أجل تقوية سيادة القانون في العراق..." و"مساعدة جهود الحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القُطري لتعزيز حماية الأطفال، بما في ذلك إعادة تأهيل الأطفال وإعادة دمجهم". ووفقاً لتلك الولاية، تتولى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجموعة من الأنشطة، تشمل الرصد وإعداد التقارير بشأن حقوق الإنسان دعماً لجهود تقوية سيادة القانون والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: المنهجية

تمت مشاورات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول حصول الفتيات على التعليم على مرحلتين. وفي الفترة بين تشرين الثاني 2018 وكانون الثاني 2020، حيث أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 12 مناقشة لمجموعات التركيز في 5 مخيمات للنازحين في محافظة نينوى. وشمل ذلك 6 مناقشات لمجموعات مكونة من النساء فقط تتضمن إجمالي 39 فتاة نازحة و6 مجموعات مكونة من الرجال فقط تتضمن إجمالي 48 ولداً نازحاً. كما قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتحليل البيانات التي جمعتها اليونسكو[11] أثناء الفترة ذاتها من خلال مناقشات جماعات التركيز مع 68 مدرساً للمرحلة الابتدائية والثانوية (38 رجلاً و30 امرأة). وتمت المرحلة الثانية من المشاورات ما بين آب وتشرين الأول 2020. ونتيجة لقيود الصحة والسلامة الخاصة بفيروس كوفيد 19، تمت هذه المشاورات عن بعد عبر الانترنت او عن طريق الهاتف. وخلال تلك المرحلة الثانية أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مشاورات مع مدرسين وأولياء أمور والجهات الفاعلة في مجال الحماية ونشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني من محافظات دهوك وأربيل وكركوك ونينوى وصلاح الدين والسليمانية.

وقد جرت معظم المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز باللغة العربية والكردية، وقامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتيسير الترجمة عند الحاجة. ولم تكن سلطات المخيمات أو السلطات المحلية متواجدة عند إجراء تلك المشاورات. وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كافة المقابلات مع الأطفال في بيئة ملائمة واتبعت تقنيات المقابلات القائمة للأطفال وفقاً لتوجيهات مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[12]. وقد أبلغت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جميع من تمت مقابلتهم بالغرض والطبيعة الطوعية للمشاورات ومبادئ السرية وطبيعة

[11] يتضمن التقرير تحليلاً للبيانات التي جمعتها اليونسكو عامي 2018 و2019 المدرجة في ملفات يونامي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي تشمل 68 مدرساً للمرحلة الابتدائية والثانوية الذين ظلوا في الموصل أثناء سيطرة داعش على المدينة. وأجرت يونامي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقابلات هاتفية إضافية للمتابعة مع 13 مدرساً.

[12] دليل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول مراقبة حقوق الإنسان الفصل 11.
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter11-MHRM.pdf (آخر زيارة كانون الأول 2020)

المعلومات التي يتم توفيرها واستخدامها المحتمل. وتم الحصول على موافقة كافة المشاركين الذين فهموا أنهم لن يتلقوا أي تعويض لقاء مشاركتهم. ولأسباب تتعلق بالأمن الشخصي، يحجب هذا التقرير الأسماء والمواقع وغيرها من المعلومات التعريفية لكافة من تمت مقابلتهم. وتم استخدام أسماء مستعارة في الروايات الواردة[13]. وتمت المقابلات عن بعد مع المراهقات في المرحلة الثانية من المشاورات في حضور أحد الأبوين أو الوصي.

رابعاً: معلومات عامة

لا تزال الكثير من النساء والفتيات في العراق يواجهن قيودًا ثقافية واجتماعية واقتصادية وهيكلية نتيجة للصور النمطية التقليدية والتقسيم الجنساني الذي يعزز عدم المساواة بين الجنسين. ويتفاقم هذا الوضع بسبب القلق الحقيقي او المتصور على امن أفراد الأسرة من الإناث، والذي، عند مقارنته بالتشدّد الديني والاجتماعي، يمكن أن يؤدي إلى ممارسات تمييزية وآليات تأقلم ضارة يمكن أن تؤثر سلبًا على حصول الفتيات على التعليم.[14] وما يترتب على ذلك من انخفاض في التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن في المدارس [15] يؤدي إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث ونقص مشاركة الإناث في قطاع التوظيف الرسمي وزيادة حالات زواج الأطفال المبكر والقسري . وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية أو المتضررين من النزوح أو الفقر المدقع هم الأكثر عرضة للمخاطر بوجه خاص.

في تموز 2019، نشر العراق أول مراجعة وطنية طوعية للتقدم المحرز في تنفيذ جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة . ففي استعراضها للتقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 4 بشأن " التعليم النوعي [16] " ، تحدد المراجعة الوطنية الطوعية البيئة المدرسية المتدهورة وتسلط الضوء على الاكتظاظ والنقص والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وانخفاض معدل إكمال التعليم الابتدائي مقارنة بالدول الأخرى. [17] علاوة على ذلك، تؤكد نتائج المراجعة وجود تفاوت بين الجنسين بين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث (82.1٪) مقابل الذكور (91.9٪) في جميع مراحل الالتحاق بالمدارس الثلاث[18] مع عدد الفتيات أقل من الفتيان في كل صف دراسي وسنة. [19]

ويتم تسليط الضوء على التأثير المجتمعي الأوسع لأوجه القصور من خلال طبيعة التعزيز المتبادل لأهداف التنمية المستدامة، حيث يرتبط التقدم المحرز في التعليم النوعي (الهدف 4) بشكل لا ينفصل عن التقدم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك "لا للفقر" (الهدف 1) و "المساواة بين الجنسين" (الهدف 5) و"الحد من عدم المساواة" (الهدف 10) و "والسلام

---

[13] تم تدوين المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز مباشرة بعد المشاورات. وتمت مشاركة النصوص مع المترجم لضمان عدم وجود سوء فهم. وتم ترميز النصوص وفقاً لموضوعات البحث المستجدة.

[14] غريفيث أم. 2010. تعليم الاطفال الاناث في العراق.

[15] خطة التنمية الوطنية العراقية 2018 – 2020 ص. 209 https://mop.gov.iq/en/static/uploads/8/pdf/ (كانون الأول 2020).

[يشار إليها فيما يلي خطة التنمية الوطنية العراقية].

[16] الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تعليم جيد ومنصف وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" https://sdgs.un.org/goals (تشرين الثاني 2020).

[17] المراجعة الوطنية الطوعية للعراق. ص 47

[18] المراجعة الوطنية الطوعية للعراق. ص 49

[19] المراجعة الوطنية الطوعية للعراق. ص 56

والعدل والمؤسسات القوية" (الهدف 16).[20] وفي هذا السياق، تقر المراجعة الوطنية الطوعية بأن الحد من الفقر المستدام يرتبط بطبيعته بزيادة الحصول على التعليم وزيادة المساواة والمساواة بين الجنسين.

وتستمر العواقب طويلة المدى لدورات الصراع السابقة، بما في ذلك السيطرة الإقليمية السابقة لداعش في شمال العراق، تستمر في الحد من التعليم الجيد الشامل والعادل للأطفال[21] . وبالنسبة للفتيات على وجه الخصوص، فقد تفاقم الوضع بسبب إرث الانقسامات الجنسانية التي فرضها تنظيم داعش.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرته، أخضع داعش النساء والفتيات من جميع الأعمار ومن جميع شرائح المجتمع لجرائم وانتهاكات شنيعة. [22] فالأقليات المتنوعة في العراق تم استهدافها وعانوا من معاملة مروعة. فقد تعرضت النساء والفتيات الأيزيديات لمعاملة مروَّعة للغاية [23] بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والحمل القسري والاتجار والتعذيب [24]. وهناك عدد من النساء والفتيات المسيحيات [25] والتركمانيات [26] اللواتي خضعن إلى نفس النظام المتمثل بالاختطاف والاتجار واسترقاق النساء والفتيات. وافتقرت معظم العائلات العربية السنية أو العائلات التركمانية السنية التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش إلى الموارد المالية للفرار[27]، أو كان أفراد أسرتهم غير قادرين على السفر بسبب الشيخوخة أو المرض أو الإعاقة . فالنساء والفتيات من هذه المجتمعات تعرضنَ إلى تحول جذري يعزز بالفعل أدوار النوع الاجتماعي المقيدة السائدة أصلاً فضلاً عن العقوبات التي تم تنفيذها بوحشية قاسية. [28] والفتيات في كثير من الأحيان كان من المتوقع أن يتزوجّن حالما يُعتقَد أنهن قد وصلنَ إلى سن البلوغ، مع الاهتمام جزئيا للفوارق العمرية أو بقضايا الموافقة. [29]

---

[20] مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان "حق كل فتاة في التعليم" ص. 23.

[21] تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "الحق في التعليم في العراق – الجزء الأول: ص7 و8.

[22] منظمة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة أوكسفام، أفكار واليابان: تقرير عن "تحليل النوع الاجتماعي والصراع في المجتمعات المتأثرة بداعش في العراق" ((Mary 2017–https://reliefweb.int/sites/reliefweb – ص 14– (كانون الأول 2020). [يشار إليه فيما يلي باسم الأمم المتحدة للمرأة' "تحليل النوع الاجتماعي والصراع"].

[23] المرجع نفسه. بالإضافة إلى ذلك، انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول ' حماية المدنيين في الصراع المسلح في العراق' (أيلول 2014)، صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقييم الاحتياجات والخدمات المقدمة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق (تموز 2019) ص 19. https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/The%20Assessment%20of%20the%20Needs%20of%20%26%20Services%20Provided%20to%20GBV%20Survivors%20in%20Iraq.pdf. (آخر زيارة في كانون الثاني 2021).

[24] دوارتي–هيريرا، ر. وإفسيتس، سي، 2017. الإبادة الجماعية ضد الايزيديين. مجلة جامعة فيينا للقانون، 1، ص 1–33

[25] هانيش، س.، 2015. تأثير تنظيم الدولة الإسلامية على الأقليات في العراق. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 4 (1)، ص 7–11.

[26] بور، جي.، 2019. الاستجابة والتعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق: حالة التركمان الشيعة في تلعفر.

[27] المرجع السابق.

[28] منظمة الأمم المتحدة للمرأة "تحليل النوع الاجتماعي والصراع" ص. 14 وما يليها.

[29] ملاحظات مقابلة اليونسكو الخاصة بمنع التطرّف العنيف (مسجلة لدى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية حقوق الإنسان).

وفي العراق، نزح 5.4 مليون شخص داخليًا بسبب العنف المرتبط بالنزاع [30] ، مع بقاء 1.2 مليون طفل بحاجة إلى التعليم (578000 فتاة و647000 فتى [31]). وقد أثر النزوح الداخلي أيضا بالنساء والفتيات بشكل مختلف وغير متناسب نتيجة للمعايير الجنسانية السائدة اجتماعيا. [32] وتذكر تقارير بأن النازحات من النساء والفتيات تعرضن لزيادة في العنف القائم على نوع الجنس والاغتصاب والزواج المبكر والقسري والاستغلال الاقتصادي والمالي وآليات التعامل السلبي، (بما في ذلك ممارسة البغاء من أجل البقاء)، نتيجة الفقر المدقع.[33]

وتفاقم الوضع مع جائحة COVID-19، ومع إغلاق المدارس الواسع في عموم البلاد منذ شهر شباط عام 2020 لاحتواء انتشار الفيروس[34]، على الرغم من أن إعادة الافتتاح التدريجي لمؤسسات التعليم الذي بدأ في شهر تشرين الثاني عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، الكثير من المدارس والجامعات في المحافظات الجنوبية وفي بعض مناطق بغداد أجبرت على الإغلاق بسبب العنف المرتبط بالتظاهرات في الفترة ما بين شهر تشرين الأول 2019 وكانون الثاني 2020[35].

خامساً: النتائج الرئيسية

على الرغم من المشاكل المعقدة التي تؤثر على قطاع التعليم في العراق، تواجه الفتيات تحديات غير متناسبة ومعقدة خاصة بنوعهن الاجتماعي . وتتفاقم هذه التحديات بسبب المخاطر الأمنية السائدة ونقص البنية التحتية والأعراف الاجتماعية المقيدة والتي يمكن أن تعزز أيضًا التحديات الأساسية الناشئة عن العمر أو العرق أو لفقر أو الإعاقة. وقامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتوثيق خمسة عوامل رئيسية تؤثر سلبًا على قدرة الفتيات على الحصول على حقهن في التعليم، وهي: التأثير السلبي للأدوار والمعايير التقليدية للجنسين وانخفاض مستويات التعليم داخل الأسرة والفقر ومخاوف الحماية والصدمة. [36]

---

[30] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بيان: لا تزال الأمم المتحدة قلقة للغاية بشأن سلامة السكان المدنيين 9 / ت1 / 2017 متوفر في الموقع https://reliefweb.int/report/iraq/un .

[31] تحليل الملامح القطرية لمجموعة التعليم في العراق (كانون الثاني–حزيران 2020). https://www.educationcluster.net (كانون الأول 2020).

[32] منظور جنساني: السلامة والكرامة والخصوصية في المخيمات ومواقع مشابهه للمخيمات في العراق، المنظمة الدولية للهجرة آيار 2016.

[33] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقويم العنف القائم على النوع الاجتماعي في المحافظات المتأثرة بالنزاع في العراق" تشرين الثاني 2016؛ وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المقابلات المسجلة التي أجريت منذ عام 2019.

[34] مجموعة التعليم: إطار عمل لإعادة فتح المدارس بشكل آمن: العراق (حزيران 2020). https://www.humanitarianresponse.info (كانون الأول 2020).

[35] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات في سياق التظاهرات في العراق، ت1 2019 إلى نيسان 2020 " (آب 2020)، الفصل التاسع. الحق في التعليم أثناء المظاهرات.

[36] تلاحظ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تحليل اتجاهات مخاوف الحماية في تشرين الثاني 2020، الذي أجرته مجموعة حماية العراق، خلص إلى أن العائلات التي تعيش في مخيمات النزوح معرضة بشكل خاص للعوامل الخمسة المذكورة أعلاه. وصل تحليل الاتجاهات إلى أكثر من 12000 من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الذين أشاروا إلى ضعفهم تجاه مخاوف تتعلق بنوع الجنس وحماية الطفل، بما في ذلك العنف الاسري وعمالة الأطفال والأطفال الأيتام والعائلات التي يُعتقد أنها مرتبطة بداعش وزواج الأطفال. تحليل اتجاهات إدارة حالة المجموعة الفرعية لحماية الطفل، ت2 2020. https://www.uniraq.org (كانون الاول 2020).

1.5 الأدوار والقواعد التقليدية للجنسين

في حديث لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) عبر الهاتف من نينوى، في أيلول 2020، ناقش ناشط مجتمعي التحديات التي تواجه الفتيات في الحصول على التعليم في المحافظة، محذراً من أنه لن تستمر أي مكاسب في الحصول على التعليم للفتيات دون تغيير في عقلية الناس.

"هناك معتقدات تقليدية أقوى في المناطق الريفية. على سبيل المثال، لا تحتاج الفتيات إلى الذهاب إلى المدرسة. هذا الافتراض بأن الفتيات يجب أن يكن مقدمات رعاية وزوجات يعني قيودًا عملية على الحصول على التعليم، مثل المخاوف الأمنية أو بعد المسافة أو الفقر، والتي تُستخدم لتبرير [...] الوضع الراهن. إذا ما قمنا بحل جميع المشكلات العملية، فلا يزال يتعين علينا العمل على التوجهات."

[مقابلة عن بعد مع ناشط حقوقي في نينوى، في 22 أيلول 2020]

تمنع الأعراف المجتمعية التقليدية والجنسانية العديد من الفتيات العراقيات من الحصول على حقهن في التعليم، لا سيما في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقًا. وقد تلقّت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أخباراً تفيد بأنه في بعض المناطق الريفية، تقوم العوائل إما بمنع الفتيات من الالتحاق بالمدرسة كليا، أو وقف إرسالهن الى المدرسة في مرحلة ما خلال دراستهن في المرحلة الابتدائية. [37]وتعمل الصور النمطية والمعايير الجنسانية على تعزيز دور المراهقات والشابات كأمهات ومقدمات رعاية وليس كجزء من القوة العاملة الرسمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للفقر المدقع يدفع بالفتيات على تبني آليات البقاء على قيد الحياة السلبية، مما يجعلهن أكثر عرضة للممارسات التقليدية الضارة والاستغلال مثل زيجات الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري الذي يحملهنّ مسؤوليات منزلية إضافية ويمنعهن من الذهاب إلى المدرسة [38] .

وفي كثير من الحالات، فان مستويات التعليم المنخفضة ونقص المدرسات، جنبا إلى جنب مع المعايير الثقافية التقليدية المتعلقة بحشمة المرأة والعفة، الأمر الذي يتسبب بزيادة كبيرة في عزوف الآباء عن إرسال الفتيات إلى المدرسة. [39] وفي حالة مخيمات النازحين، يؤدي نقص الموارد التعليمية والبنية التحتية إلى اكتظاظ الفصول الدراسية[40]. وتتردد الكثير من

[37] مراجعة العراق الطوعية 2019 ص 8 "يحتاج الأطفال أيضًا إلى عناية خاصة بسبب الظروف الاستثنائية التي مروا بها، لا سيما في مجتمع النازحين والمجتمع الريفي، حيث يتلقى نسبة كبيرة منهم تعليمًا وصحة متدنية الجودة".

[38] ذكرت بيانات مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تم جمعها عبر الهاتف بين تموز 2020 وتشرين الأول 2020 مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع بشكل متكرر هذه المشكلة.

[39] ذكرت بيانات مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تم جمعها عبر الهاتف بين تموز 2020 وتشرين الأول 2020 مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع بشكل متكرر هذه المسألة.

[40] في تشرين الأول 2020، بدأت عملية إغلاق المخيم بإغلاق 16 مخيّم بحلول وقت نشر هذا التقرير. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20201116_camp_closure_status_cccm-ocha.pdf (اخر زيارة في كانون الثاني 2021)

العائلات في إرسال الفتيات إلى المدارس ذات الفصول المختلطة والمدرسين الذكور أو تلك المدارس التي لا تحتوي على عدد كافٍ من دورات المياه للإناث التي غالبا ما تكون بالقرب من دورات المياه للرجال.

2.5 المستوى التعليمي للأسرة

هجرت ايسين التي تبلغ من العمر 20 عاماً من قرية تقع خارج تلعفر. ترعى ايسين طفلين صغيرين بينما هما يلعبان عند زاوية الخيمة. انها تتحدث الينا دون ان تنظر باتجاهنا. انها تقول لنا وبصراحة أنها لا تستطيع ان تكتب أو تقرأ.

"أنا لم أذهب الى المدرسة قط. كنت ملزمة على أن أساعد والدتي في أعمال المنزل...كنت أعتني بإخوتي والآن أعتني بأطفالي."

[مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع أُم لطفلين من الموصل في أحد مخيمات النزوح في محافظة نينوى، 25 تموز 2019]

كشفت المشاورات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ان حصول الفتيات على التعليم تأثر بشكل مباشر بمحدودية حصول أباءهم على التعليم. فالأسر التي تحظى بفرص أكبر لتلقي التعليم الرسمي يرجح أن تقوم بوضع أولويات أعلى لتعليم فتياتها. ففي المناطق التي عانت نقص طويل الأمد في تقديم الخدمات وعدم حصول الأشخاص على تعليم مدرسي كاف – مثل القرى الريفية – فأن تعليم الفتيات على هذا الأساس يتأثر بشكل غير متكافئ. وأوضح الأشخاص الذين شملتهم المقابلات لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه مع انخفاض عدد الفتيات المتعلمات في المناطق الريفية المحافظة، فان عدد النساء المؤهلات للعمل كمعلمات أقل. وقد أدى هذا إلى استمرار دوامة الحرمان من خدمات التعليم، وبالنتيجة إلى انخفاض جودة التعليم في هذه المناطق[41]

[41] المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2019/الصفحة 8.

3.5 الفقر

تبلغ مريم 15 عاماً. وهي تدعونا الى خيمتها التي تسكن فيها مع والدتها في أحد المخيمات في محافظة نينوى. وبعد تقديمها الماء لنا في أكواب بلاستيكية صغيرة تتحدث بإسهاب عن تجربتها في النزوح، وعندما سألناها عن تعليمها أجابت:

"لا يمكنني الذهاب الى المدرسة لأنني متزوجة الآن. تزوجت رجلاً من خارج المخيم. شقيقته تسكن في المخيم. أنا لا أعتقد انه رجل جيد. أنه كبير بالسن. أحياناً يناديني داعش وأنه سيبلغ الجهات الأمنية عني. يأتي الى المخيم ليأخذني عندما يريد ان يراني. أريد ان اتطلق منه وأبقى هنا طيلة الوقت. ولكن من دون أبي فإننا لا نملك المال."

[مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع أسرة تعيلها امرأة في أحد مخيمات النزوح في محافظة نينوى، 25 تموز 2019]

وبسبب السمة الطويلة الأمد للصراع في العراق، فان العديد من الأسر ليس لديها رأس مال مثل الادخار أو امتلاك الأصول[42]. ومما يزيد من حدة ذلك انعدام سبل العيش وفرص توليد الدخل في جميع المناطق المتضررة من النزاع. ووفقاً لتقديرات تقييم الاحتياجات الإنسانية الذي اجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فأن 2.39 مليون شخص سيحتاجون الدعم في عام 2020[43]. وإضافة إلى ذلك، تشكل التكاليف المتعلقة بالتعليم مثل النقل والقرطاسية والملابس عبئًا ثقيلًا على الأسر ذات الدخل المحدود وتمثل استثماراً كبيراً يخشون أنه قد لا يتم سداده أبداً في حالة الفتيات.

ولذلك اشار عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن الفقر قد أثر على قدرة الفتيات في الحصول على التعليم بعدة طرق، متأثرة بالقواعد الجنسانية التمييزية السائدة التي تم الإشارة اليها في القسم 1.5 من هذا التقرير.

أولاً، أكد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه إذا كان بإمكان طفل واحد فقط الالتحاق بالمدرسة فإن الأولوية ستذهب للأولاد على الفتيات. وهذا يعكس المعايير الجنسانية السائدة حيث يُتوقع من البنين أن يلتحقوا بالقوة العاملة ويصبحون المعيل المالي للأُسر، بينما يتوقع من الفتيات أن يحملن الأطفال ويصبحن جزءً من القوة العاملة غير الرسمية غير المدفوعة الأجر.

ثانياً، زاد الفقر من الحاجة المفترضة للفتيات لتأدية الأعمال المنزلية بدلاً من الذهاب إلى المدرسة حتى يتمكن أفراد الأسرة الآخرون من العمل.

ثالثاً، ذُكِرَ الفقر بأنه أحد أسباب الزواج المبكر والقسري[44]، مع تحفيز مثل هذه الزيجات من خلال الأعراف التقليدية حيث تقوم أسرة العريس بتقديم المهر الى أُسرة العروس. وما أن تتزوج الفتيات، تعمل التوقعات والتصورات المجتمعية لدور الزوجة والأم بالحيلولة دون تمكن الفتيات من الحصول على التعليم.

---

[42] تقييم الاحتياجات الإنسانية في العراق 2020، الصفحة 45.

[43] انظر المرجع السابق.

[44] نص قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم 188 لسنة 1959 على أن الحد الأدنى للزواج هو 18 عاماً ولكنه أجاز تزويج القاصرات اللائي تتراوح اعمارهن 15 الى 18 عاماً شريطة تحقق موافقة أوصياؤهن القانونيون. ورفعت حكومة إقليم كردستان الحد الأدنى الى 16 عاماً.

4.5 الشواغل المتصورة في مجال الحماية

عندما دخلنا الخيمة كانت مجموعة من الفتيات بانتظارنا، كن يتحدثن بصخب وهن يستمتعن بالراحة التي يوفرها الحيز المكيف. وعندما بدئن بالحديث الينا واحدة تلو الأخرى عن حياتهن في المخيم هدأ الصخب.

"لا يسمح لي أبي بالالتحاق بمدرسة المخيم. يتوجب عليَّ السير لكي أصل الى المدرسة، لكن في كل يوم يتجمع البنين في مجاميع كبيرة. فهو يقول لي بأنه لا يمكنني الذهاب لأنهم سيعتدون علي. هي مجرد كلمات، بيد أن أبي يمنعني."

[مقابلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أحد مخيمات النزوح في محافظة نينوى، 21–23 تموز 2019]

وفي كثير من الأحيان أشير ايضاً إلى أن مخاطر الحماية الخاصة بنوع الجنس تشكل عوائق كبيرة أمام حصول الفتيات على التعليم. وعلى سبيل المثال، اعتبر العديد من أولياء الأمور النازحين أن القرب الشديد من الآخرين الذين يدخلون إلى مخيم للمشردين داخلياً يثير المشاكل، إذ أن الانعدام الملحوظ ضمن هذه الظروف للقدرة على حماية الفتيات من خلال تطبيق الفصل الصارم بين الجنسين قد دفع العديد من أولياء الأمور إلى تقليص تنقل وحرية بناتهم مما أثر تأثيراً مباشراً على حصولهن على التعليم والتمتع بحقوق أخرى. وأعربت الفتيات أيضا عن قلقهن بشأن الأمان والراحة وأشرن إلى تعرضهن للتحرش اللفظي المتكرر من قبل البنين داخل وخارج المخيمات عندما يكن في طريقهن في الذهاب إلى المدرسة او العودة منها. ان مثل هذه التحرشات لا تؤثر سلباً على الفتيات اللاتي جرى مقابلتهن فحسب بل أدت الى توليد فهم لدى الأسر بضرورة حماية "شرفها" في ضوء التعامل مع مثل جماعات البنين هذه والإبقاء على فتياتهن في المنازل.

أما خارج المخيمات، فلقد لوحظ أن المدارس تقع على بعد مسافات كبيرة جدا عن دور الأشخاص الذي شاركوا في المقابلات، مما يجعل قطع الفتيات هذه المسافات للالتحاق بالمدارس أمراً غير آمن. وأشير إلى المخاوف المتعلقة بسلامة الفتيات، بالإضافة الى ضرورة الحفاظ على شرف الأسرة باعتبارها بواعث قلق هامة في مجال الحماية أثناء المناقشات مع أولياء الأمور والفرق المتخصصة مناقشة شؤون الفتيات والبنين والجهات الفاعلة في مجال الحماية. [45] ومما زاد من تفاقم هذه المخاوف هي البيئة الأمنية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والاختطاف والعقاب البدني في

[45] أنظر "الحق في التعليم في العراق – الباب الأول" عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

المدارس لمن يُعتقد بانتمائهم لتنظيم داعش[46]. وذكر الاشخاص الذين تمت مقابلتهم والذين يعملون في المنظمات غير الحكومية المعنية بالحماية ان الخوف من العنف الجنسي هو أحد العوامل التي تدفع الأسر الى ترتيب زواج القاصرات بصفتها احدى الآليات السلبية للحماية التي تزيد من محدودية حصول الفتيات على التعليم، كما أشير اليه في مكان ما من هذا التقرير[47].

5.5 الصدمات

كانت هناء تعمل معلمةً في مدينة الموصل قبل مجيء تنظيم داعش. وأبان وجودهم في المدينة، تركت عملها. وعند عودتها للتعليم بعد التحرير، أدركت ان حتى أولئك الذين لم يتأثروا بالعنف بشكل مباشر يعانون من وجود معوقات نفسية تمنعهم من الدراسة.

"العديد من الفتيات في صفي منعن من مغادرة منازلهن لسنتين إبان الاحتلال؛ [الآن] ليس بوسعهن الدراسة ويصبحن قلقات جداً. وإذا لم يتوفر الدعم النفسي لهن فلن يبقين في المدرسة."

[بيانات الفريق المتخصص التابع لليونيسكو، تحتفظ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالملف]

بعض الفتيات اللاتي يعشن في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش ما زلن يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب وزواج القاصرات والزواج المبكر والقسري. وآلت هذه التركة والتحديات الراهنة بالعديد من الفتيات المراهقات اللائي يعانين من مستويات من الصدمات النفسية التي تمنعهن من العودة إلى مقاعد الدراسة. وأشار العدد ممن جرى مقابلتهم الى الآثار النفسية التي خلفتها أعمال العنف المرتبطة بالنزاع باعتبارها عقبة في طريق العودة إلى المدرسة، بضمنها انعدام التركيز والشعور بالعجز والضعف. ومثالاً على ذلك، تحتاج الفتيات الإيزيديات اللواتي نجون من الاتجار بالبشر إلى دعم نفسي طويل الأمد والمساعدة على إعادة إدماجهن في النظام التعليمي[48]. وكثيراً ما أشارت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى نقص الدعم النفسي للأطفال والمراهقين، والذي لا يزال يمثل عائقاً في الحد من فرص حصول الفتيات المراهقات على التعليم.

---

[46] المرجع السابق.

[47] مقابلات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أحد مخيمات النزوح [تم التحفظ على المكان الدقيق] في محافظة نينوى، 21–23 تموز 2019، والمقابلات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عبر الهاتف مع العاملين في المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمعات المحلية للفترة تموز – تشرين الأول 2020.

[48] صندوق الأمم المتحدة للسكان: استمرار الأزمة الإنسانية في عراق "ما بعد النزاع" (تشرين الأول 2019) ص 2. https://www.unfpa.org/resources/humanitarian-crisis-persists-%E2%80%98post-conflict%E2%80%99-iraq (آخر زيارة في كانون الثاني 2021).

سادساً: الخاتمة

التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو حق أساسي في معالجة أوجه عدم المساواة المجتمعية التي طال أمدها والتي يمكن أن تتفاقم بسبب السن والانتماء العرقي والفقر والإعاقة والفوارق بين الريف والحضر. ولذلك يجب ضمان المساواة في التمتع بالحق في التعليم الجيد لجميع الأطفال على أساس غير تمييزي.

ويسلّم التقرير بأن الأطفال المتضررين من النزاع مع تنظيم داعش يكافحون من أجل الحصول على التعليم الكافي، بيد أن النتائج الرئيسة التي خلص اليها تشير الى أن الفتيات يواجهن تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية خاصة بنوع الجنس. ويتفاقم الأثر السلبي للأعراف الجنسانية التقليدية بسبب المخاوف المتعلقة بالأمن وانتشار استراتيجيات التكيف الضارة، مثل زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري وانعدام وجود معلمات. وعلى الرغم من أن القانون العراقي ينص على إلزامية التعليم الابتدائي حتى سن 12 عاماً، فإن الفتيات غالبا ما يحرمن من الحصول على التعليم أو ان يجبرن على الانسحاب من التعليم في وقت مبكر للأسباب المحددة في هذا التقرير.

وفي حين يواصل العراق التحول إلى بيئة أكثر استقراراً أمنياً، ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على كل من العقبات الآنية والطويلة الأجل التي تواجه تعليم الفتيات، من أجل جني ثمار الفوائد المجتمعية التي يمكن أن تقدمها الفتيات المتعلمات.

وضمن جدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030 تعهد العراق بعدد من الالتزامات المحددة لحماية وتعزيز واحترام التعليم الجيّد المنصف والشامل لجميع الفتيات. كما أعادت عملية الاستعراض الدوري الشامل وقبول الحكومة العراقية بأكثر من ثلاثين توصية ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (جودة التعليم)، أعادت التأكيد بقوة على هذه الالتزامات.

سابعاً: التوصيات

من أجل دعم جهود الحكومة العراقية لضمان فرص متساوية في التعليم لكل فتاة، ومن أجل تعزيز الإطار القانوني الحالي لحماية واحترام ودعم التعليم توصي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعتمد الحكومة العراقية وتنفذ التدابير التالية لتيسير حصول الفتيات على التعليم:

- ضمان أن تتضمن كافة السياسات والخطط الاستراتيجية والتعليمات الخاصة بالتعليم أقساماً محددة تعنى بتسهيل ودعم تعليم الفتيات وتأكيد حق كل فتاة في الذهاب إلى المدرسة وإكمال تعليمها.
- خلق بيئة تعليمية للفتيات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، بما في ذلك زيادة عدد المعلمات الإناث ومدارس البنات وضمان توفير مرافق ملائمة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أبنية المدارس.
- تعزيز الحوافز المُشجعة على التسجيل في المدرسة، بما في ذلك النظر في التجهيز بالزي المدرسي والكتب والقرطاسية وتوفير برامج التغذية المدرسية، بالإضافة الى تأمين النقل للأطفال الأشد ضعفاً والمعرضين للتهميش، بمن فيهم أطفال النازحين، وعلى وجه الخصوص الفتيات.

- توسيع السبل البديلة للعودة للدراسة بالنسبة للفتيات اللائي يعانين من صدمات، بما في ذلك برامج الدعم النفسي والنفسي–الاجتماعي المُعدّة بشكل خاص لتلك الحالات.
- الاستمرار بإقناع الأسر بضمان أن تتلقى فتياتهم تعليماً، بما في ذلك من خلال تشجيع الأهل على المشاركة في الأنشطة المدرسية ورفع وعيهم من خلال البرامج الإعلامية والاستفادة من أهل الرأي، كالزعماء الاجتماعيين والدينيين.
- تعزيز آليات لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك من خلال رعاية بيئة تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة للجميع وخالية من المضايقات للفتيات.
- تعزيز سبل التعليم لإيجاد بيئة مواتية لتعليم الفتيات، وذلك من خلال النظر على سبيل المثال في رفع عمر التعليم الإلزامي ليشمل الدراسة المتوسطة (لما بعد الثانية عشر من العمر) وبما يتوافق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والنظر في تمديد مدة الدراسة في المدارس الابتدائية الحالية الى الصف التاسع *(الثالث متوسط)* مما يتيح للفتيات الأكبر سناً مواصلة وإكمال الدراسة قريباً من منازلهن.
- إيجاد سبل بديلة للتدريب المؤهل لمهنة المعلم للنساء من خلفيات ريفية لزيادة عدد المعلمات الإناث في المناطق النائية، وتقديم نموذج يحتذى به للفتيات في مجال الوظيفة الرسمية.
- تعزيز برامج الدعم للفتيات الأكبر سناً والشابات اللاتي لم يكملن تعليمهن الأساسي، وهن في عمر أكبر من أن يعدن للانخراط في منظومة التعليم الرسمي، وذلك مثلاً من خلال توفير تدريب تقني ومهني ذي صلة.

الملحق 1: الإطار القانوني بشأن الحق في التعليم

1. القانون الدولي

إن مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز هما في صميم معايير حقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية، وتضم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها العراق العديد من الأحكام التي تحظر التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أحكام محددة في مجال التعليم.

ووفقاً المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لكل شخص الحق في التعليم [...]" وقد حددت المادتان (3) و(13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزامات الدولة بتوفير التعليم الابتدائي الإلزامي للجميع، بما في ذلك التزام إيجابي لضمان توفير التعليم للفتيات[49] فضلاً عن توفير التعليم الثانوي بمختلف أشكاله، بما في ذلك التعليم الفني والمهني.[50]وتنص المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل على الالتزام بـ "جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع [...]" وضمان جعل التعليم العالي، " [...] بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات. [...]".

وتؤكد المادة (29) من اتفاقية حقوق الطفل على أهداف التعليم، بما فيها تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين، بمساعدة المناهج المدرسية والفرص التعليمية المتاحة للفتيات.[51] وتفصّل المادة (10) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عدداً من التدابير التي ينبغي اتخاذها للقضاء على التمييز ضد المرأة لضمان حصولها على حقوق متساوية مع الرجال في مجال التعليم. وتحظر اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم[52] هكذا تمييز على أساس الجنس، مشيرة إلى كافة أنواع ومستويات التعليم، وتشمل إتاحة التعليم ومعايير وجودة التعليم والظروف التي يُقدم فيها التعليم.

2. القانون الوطني

تقدم القوانين والسياسات العراقية ذات الصلة بالتعليم حماية متساوية للأولاد والبنات. وتضمن المادة (34) من الدستور الحق في التعليم لكل الأطفال وتعرف هذا الحق كعامل أساس في تقدم المجتمع. وفضلاً عن ذلك، ينص الدستور على إلزامية التعليم الابتدائي، وضمان حق الشخص في الحصول على التعليم بلغته الأم، ويبين التزام الدولة بمكافحة الأمية. ولكل عراقي الحق في التعليم المجاني بكافة مراحله ويكون التعليم إلزامياً لغاية الصف السادس الابتدائي (12 عاماً).[53] وتقابل هذه الضمانات الدستورية أنظمة[54] وسياسات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الأقاليم. وعلى سبيل المثال، تؤكد

---

[49] التعليق العام رقم 13 (1999): المادة 13 الحق في التعليم الفقرة 11 (E/C.12/1999/10).

[50] المرجع السابق.

[51] التعليق العام رقم 1 (2001): المادة 29 (1) أهداف التعليم الفقرة 4 (CRC/GC/2001/1).

[52] اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم (1960/ صادق عليها العراق بتاريخ 28 حزيران 1977).

[53] قانون التعليم الإلزامي رقم (118) لسنة 1976.

[54] أنظر: قانون وزارة التربية رقم (124) لسنة 1971 وقانون وزارة التربية رقم (34) لسنة 1998 وقانون وزارة التربية رقم (4) لسنة 1992/ التعديل الثاني لإقليم كردستان العراق.

تعليمات المدارس الابتدائية أن التعليم إلزامي ومجاني لكافة الأطفال[55]، كما تؤكد أنظمة المدارس الثانوية إتاحة فرص متساوية لكافة الأطفال في العراق.[56] وتمثل المعايير العراقية الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ[57]، التي وضعتها وزارة التربية الاتحادية ووزارة التربية في حكومة إقليم كردستان ومدراء مدارس ومعلمون ومنظمات دولية ووكالات أمم متحدة، تمثل مبادئ توجيهية صُممت خصيصاً لمعالجة أوضاع ما بعد النزاعات. وتشمل هذه المعايير أحكاماً عن إتاحة فرص متساوية للحصول على التعليم، والحماية والرعاية، والمنشآت والخدمات، والمناهج، والتدريب، والدعم المهني والإنمائي، بالإضافة إلى صياغة القوانين والسياسات.

3. الإعلانات غير الملزمة وجدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030

صادق العراق على عدة إعلانات سياسية مهمة، مؤكداً التزامه، كجزء من المجتمع الدولي، بتعزيز وتمكين التعليم النوعي والشامل والمنصف لكل طفل.

وتشمل هذه الإعلانات إعلان ومنهاج عمل بكين (1995) والذي اعترف بالتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان وأداة مهمة لتحقيق علاقة أكثر تكافؤاً بين المرأة والرجل[58]، وإطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع (2000) الذي يهدف إلى إزالة الفوارق بين الجنسين وضمان حصول الفتيات على التعليم بصورة كاملة وعلى قدم المساواة.[59]

وفي عام 2015، أعلن العراق التزامه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ووضع خطة أمدها 15 عاماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومن ضمنها الهدف الرابع (التعليم الجيد).

ويضع إعلان وإطار عمل انشيون[60] (2015)، والذي وافق عليه العراق كذلك، يضع على نحو محدد إطار عمل لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، والتعهد بوضع السياسات والمساعدات الرامية إلى القضاء على الفوارق، بما فيها الفوارق بين البنات والفتيان، على رأس الأولويات.

ويؤكد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) في الهدف الفرعي (4.1) التزام الدول بضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد. ويدعو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) تحت الهدف الفرعي (5.1) إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات. ويبين الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة)، ضمن الأهداف الفرعية (10.2) و(10.3) الغايات المرجوة في تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، فضلاً عن ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه

---

[55] نظام المدارس الابتدائية رقم (30) لسنة 1978/ المادة (2).

[56] نظام المدارس الثانوية رقم (2) لسنة 1977/ المادة (5-أ).

[57] أنظر الشبكة ما بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ " المعايير العراقية الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ" (2018). متاح على الرابط: https://reliefweb.int/. (تم الدخول عليه آخر مرة في كانون الأول 2020)

[58] الرابط: https://www.un.org/en/events (تم الدخول عليه آخر مرة في تشرين الثاني 2020)

[59] الرابط: https://www.right-to-education.org (تم الدخول عليه آخر مرة في تشرين الثاني 2020)

[60] الرابط: ttps://iite.unesco.org/publications/education-2030 (تم الدخول عليه آخر مرة في كانون الأول 2020)

انعدام المساواة في النتائج. وأخيراً، يدعو الهدفان الفرعيان (16.6) و(16.7) ضمن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة)، يدعوان، على التوالي، إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وإلى ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على كافة المستويات.

وبعد الاستعراض الدوري الشامل الثالث عن العراق الذي قدمه مجلس حقوق الإنسان في عام 2019، وافقت الحكومة على قبول 245 توصية، يخص 12% منها الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد)، ويخص 25% منها الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، ويخص 9% منها الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من انعدام المساواة)، ويخص 27% من تلك التوصيات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة).[61]

[61] الرابط: https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR

الملحق 2: رد الحكومة العراقية على تقرير الامم المتحدة [62]

وزارة الخـــــارجيـــــــة
دائـرة حقـــوق الانســـان

REPUBLIC OF IRAQ

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HUMAN RIGHTS DEPARTMENT

العـــدد: 12/ش/2/ 66
التاريخ: ٢١/ 2021/01

تهدي وزارة خارجية جمهورية العراق/ دائرة حقوق الإنسان أطيب تحياتها إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)/ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بغداد، وتتشرف بطلب إلحاق ملاحظات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ هيئة رعاية الطفولة بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعنون "الحق في التعليم في العراق – الجزء الثاني: العقبات أمام تعليم الفتيات بعد داعش"، المقرر إطلاقه في 24 كانون الثاني 2021.

تغدو الوزارة ممتنة لو تفضلت البعثة الموقرة بإلحاق ملاحظات هيئة رعاية الطفولة بالتقرير المشار إليه أعلاه.

تغتنم الوزارة هذه المناسبة لتعرب لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)/ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بغداد عن فائق تقديرها وأحترامها.

المرافقات:

- ملاحظات

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)/ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بغداد

ملاحظات هيئة رعاية الطفولة بشأن تقرير الأمم المتحدة الثاني المعنون "الحق في التعليم في العراق: العقبات أمام تعليم الفتيات بعد داعش"

تثمن هيئة رعاية الطفولة الجهود الكبيرة التي بذلها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في العراق والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في إعداد التقرير ومخرجاته، كما تشيد الهيئة بالمرونة التي أبداها فريق الأمم المتحدة المعني بكتابة التقرير في الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات هيئة رعاية الطفولة بعد الاجتماع الذي جرى بين الطرفين في مقر وزارة الخارجية بتاريخ 2021/1/20، من أجل التوصل إلى تقرير عملي وناجع يشترك في إعداده الجانب العراقي والجانب الأممي، والذي يفضي بدوره إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الطرفين في إعداد وتنفيذ التقارير مستقبلا. وبهذا الصدد، تود الهيئة إبداء ملاحظاتها التالية:

1- لم يحدد التقرير الثاني المعنون **"الحق في التعليم في العراق: العقبات أمام تعليم الفتيات بعد داعش"** الفترة الزمنية التي يغطيها، إذ يعود أحياناً إلى ما قبل عشر سنوات، في حين أن تقارير الأمم المتحدة يفترض أن تغطي فترة زمنية محددة لتجنب تكرار المعلومة في أكثر من تقرير صادر من نفس الجهة.

2- يعتمد التقرير على جهات غير معرّفة لدى الجهات العراقية المعنية كمصادر للمعلومة، أو مصادر لا نثق بجميع المعلومات الواردة في تقاريرها، إذ طالما لدينا ملاحظات بشأن تقاريرها التي تخص العراق، أو الاعتماد على مجلات لا نعرف مصادرها في الحصول على المعلومة الدقيقة.

3- تم تبليغ الوزارة بوقت ضيق قبل موعد اصدار التقرير، وبالتالي تعذر الحصول على رأي الجهات المعنية بالتقرير.

4- قرب الفترة الزمنية بين التقرير الأول في شباط 2020 والتقرير الثاني المقرر اصداره في 2021/1/24، أي مرور أقل من سنة بين التقريرين، مع الأخذ بنظر الاعتبار انتشار جائحة كورونا في العالم وما سببته من تداعيات في ايقاف أو تعطيل الكثير من البرامج على المستوى الحكومي أو الأممي أو مبادرات المجتمع المدني.

5- اشار التقرير في مقدمته إلى عدم تمكن 3.2 مليون طفل عراقي في سن الدراسة من الحصول على التعليم العام، مستنداً بذلك على تقرير اليونسيف لعام 2017، وبذلك يقدم التقرير احصائية قديمة تعود إلى أربع سنوات مضت دون تحديث الرقم.

6- تقترح الهيئة تضمين التقرير دورا للأمم المتحدة مستقبلا من خلال تقديم دورات تدريبية للكوادر التعليمية المعنية بالتعاطي مع الطالبات المعنفات، ومساعدة العراق في تمكين الفتيات من ذوي الإعاقة من خلال توفير الظروف الملائمة لالتحاقهن بالتعليم وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

7- تقترح الهيئة أن يتم التشاور معها مستقبلا للتنسيق في كتابة التقرير القادم من حيث الموضوع والآليات والتوصيات.

[62] الرد الرسمي لحكومة جمهورية العراق على تقرير الامم المتحدة (تم استلام الرد يوم 21 كانون الثاني / يناير 2021). يتضمن هذا التقرير بعض الملاحظات.